مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)
اسم الكاتب: د. قصي علي عمار، د. يوسف أحمد وقاف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6047
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 14:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Impact Of Corporate Governance On The Quality Of Financial Reports (An Field Study On The Listed Companies In Damascus Securities Exchange)

Dr. Koussay Ammar *
Dr. Youssef Wakkaf **

(Received 15 / 2 / 2024. Accepted 25 / 6 / 2024)

□ ABSTRACT □

This research aims to determine the degree of impact of the compliment of listed companies in Damascus Securities Exchange to the principles of corporate governance on the quality of the financial reports during the period (2012-2021). To achieve this objective, The researchers used the hypothetical-deductive approach to formulate the hypotheses, and the multi-regression analysis for test these hypotheses. The results of the study came to confirm what was indicated by the administrative literature about the importance of commitment to applying corporate governance in improving the quality of financial reports. The results of the regression analysis showed a relationship between governance mechanisms represented by: managerial ownership, ownership of major shareholders, size of the board of directors, audit committee experience, debt financing, and the ratio of market value to book value of equity (MTB) as a measure of the quality of financial reports. While the variable of board independence had no role in improving the quality of financial reports in the companies under study.

Keywords: corporate governance, financial reporting quality, Damascus Securities Exchange.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

***Professor, Business Administration Department, Faculty Of Economics, Tishreen University, Latakia, Syria. koussay.ammar@tishreen.edu.sy**
****Assistant Professor, Deputy Dean Of The College Of Administrative Sciences For Administrative Affairs - And Head Of The Human Resources Department, Faculty Of Administration Sciences, Al-Sham Private University,Latakia, Syria. y.w.foas.LAT@aspu.edu.sy**

أثر حوكمة الشّركات على جودة التقارير المالية
(دراسة ميدانية على الشّركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية)

الدكتور قُصي عَلي عمَّار *

الدكتور يوسف أحمد وقاف **

(تاريخ الإيداع 15 / 2 / 2024. قُبِل للنشر في 25 / 6 / 2024)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى تحديد درجة تأثير التزام الشّركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بمبادئ حوكمة الشّركات على جودة التقارير المالية ال33صادرة عنها خلال الفترة (2012-2021). ولتحقيق هذا الهدف، قام الباحث باستخدام المدخل الاستنباطي لصياغة فرضيات البحث، ومن أجل اختبار العلاقات المُفترضة بين متغيرات البحث تمّ استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد. جاءت نتائج الدراسة لتؤكد ما أشارت إليه الأدبيات الإدارية حول أهمية الالتزام بتطبيق حوكمة الشّركات في تحسين جودة التقارير المالية. حيث أظهرت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة بين آليات الحوكمة المتمثلة بـ: الملكية الإدارية، وملكية المساهمين الكبار، وحجم مجلس الإدارة، وخبرة لجنة التدقيق، والتمويل بالدين، وبين نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB) كمقياس لجودة التقارير المالية. في حين لم يكن لمتغير استقلالية مجلس الإدارة أي دور في تحسين جودة التقارير المالية في الشركات محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشّركات، جودة التقارير المالية، سوق دمشق للأوراق المالية.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* أستاذ – قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية. koussay.ammar@tishreen.edu.sy

** مدرس- نائب عميد كلية العلوم الإدارية للشؤون الإدارية – ورئيس قسم الموارد البشرية – كلية العلوم الإدارية – جامعة الشام الخاصة اللاذقية – سورية.y.w.foas.LAT@aspu.edu.sy

مقدمة:

جاء مفهوم الحوكمة واهتمام المؤسسات الدولية به بعد الأحداث التي وقعت خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي من فساد وسوء إدارة في بعض الشركات في بعض دول العالم، حيث كانت تعاني بعض هذه المؤسسات إضافة إلى عمليات التزوير والاختلاس من فجوة كبيرة بين مرتبات المدراء التنفيذيين في الشركات وبين أداء تلك الشركات. إن بلورة مفهوم حوكمة الشركات يعود إلى نظرية الوكالة وذلك في أعقاب انتشار مفهوم فصل الملكية عن الإدارة، وظهور المؤسسات المساهمة، وما ترتب على ذلك من تعارض المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من ناحية والمساهمين وأصحاب المصالح من ناحية أخرى وتبحث نظرية الوكالة في العلاقة بين الموكل، وهم ملاك الأسهم وأصحاب المصلحة من جهة، والوكيل المتمثل بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من جهة أخرى، ومنشأ التعارض، تعاظم المصالح الذاتية للوكيل، وزيادة ضغط الموكل بمزيد من الشفافية وحقه في الرقابة والمساءلة والمشاركة في اتخاذ القرار، ما دفع الإدارة المالية لإجراء إصلاحات متسلسلة ترمي إلى تحقيق حوكمة الشركات. تعد التقارير المالية الأساس الجوهري لاتخاذ القرارات، حيث تلعب دوراً تقييمياً في مساعدة المستثمرين وصناع القرار على اختيار أفضل البدائل المالية المتاحة، ويتمثل الدور الرئيس لها في تقديم المعلومات للأطراف ذوي المصالح المختلفة في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة وبالجودة المطلوبة.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (أبو قوره، 2021): "أثر الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات في تعزيز جودة الأرباح، دراسة تطبيقية في قطاع المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية".

The impact of adherence to corporate governance requirements in enhancing the quality of profits, An applied study in the banking sector listed in the Damascus Securities Exchange.

هدفت الدراسة إلى بيان مساهمة حوكمة الشركات في تعزيز جودة الأرباح لدى المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع البيانات حول الظاهرة، وتكون مجتمع الدراسة من قطاع المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية البالغ عددها أربعة عشر مصرفاً، وقد اختيرت عينة منه من ستة مصارف في سورية. وكان من أهم نتائجها: وجود ممارسة إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة. التزام المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية فيما يخص نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات (حوكمة الشركات) باستثناء متغير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، لبعض الشركات. وجود أثر ذو دلالة معنوية للالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات في تعزيز جودة الأرباح لدى المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

2. دراسة (جلول وأخرون، 2021): "انعكاسات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية".

The implications of corporate governance on the quality of financial reports in economic institutions.

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر وانعكاسات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية والتعرف على أثر وانعكاسات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية بالمؤسسة الوطنية لتوزيع الكهرباء والغاز

بأدرار في الجزائر. تم استخدام الاستبيان، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، والتوصل إلى أن الالتزام بآليات حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية تنتج عنه تقارير مالية ذات جودة، وأوصت الدراسة بضرورة استحداث مواثيق وقوانين تلزم المؤسسات بالالتزام بمبادئ وآليات الحوكمة لما لها من آثار إيجابية على المؤسسات والأطراف ذات العلاقة.

3. دراسة (الكرابشة، 2021): "تأثير حوكمة الشركات على جودة ومصداقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية".

The impact of corporate governance on the quality and credibility of accounting information contained in the financial statements in Jordanian commercial banks.

هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير حوكمة الشركات على دقة المعلومات المحاسبية في الواردة في التقارير المالية.

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ضم مجتمع الدراسة الشركات المدرسة في السوق الأردنية، خلال الفترة (2012–2020) تشير النتائج إلى أن الهدف الأساسي لحوكمة الشركات يجب أن يكون إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية والرقابة عليها من خلال المساءلة والرقابة. وتحسين جودة هذه المعلومات من خلال تعزيز أدوار المدقق والمدقق الخارجي والداخلي ولجنة التدقيق.

4. دراسة (Thoppan *et al.*, 2021): "Impact of Improved Corporate Governance on Earnings Management Practices: Analysis of 7 Industries from the Indian National Stock Exchange"

تأثير تطوير حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح، تحليل 7 صناعات من البورصة الوطنية الهندية.

هدفت الدراسة إلى تحديد ممارسات إدارة الأرباح التقديرية، وتتبع التغييرات على مر السنين في شركات هندية مختارة عالية الأداء وذات سيولة عالية، وقياس تأثير حوكمة الشركات (عدد أعضاء مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، نسبة تركز الملكية، عدد أعضاء لجان التدقيق، عدد اجتماعات لجنة التدقيق) والتشريعات المالية ومعايير الإبلاغ العالمية على ممارسات إدارة أرباح الشركات. من خلال أخذ عينة من 712 من البيانات المالية العائدة لـ 89 شركة هندية مدرجة عبر 7 مؤشرات قطاعية مختلفة للبورصة الوطنية خلال الفترة (2011–2018). تم استخدام نموذج جونز المعدل لحساب المستحقات التقديرية لقياس إدارة الأرباح بناءً على البيانات التي تم الحصول عليها، وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض ممارسات إدارة الأرباح بشكل كبير بعد سن قانون الشركات 2013 واعتماد معايير المحاسبة الهندية المتقاربة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، والالتزام بمتطلبات الحوكمة الصادرة عن هيئة الاوراق المالية.

5. دراسة (Hasan *et al.*, 2022): Corporate Governance and Financial Reporting Quality: A Comparative Study

هدفت هذه الدراسة إلى التحقيق في تأثير حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في باكستان والمملكة المتحدة. تم استخدام ثلاثة نماذج قائمة على الاستحقاق لتحليل جودة التقارير المالية لعينة من 1550 مفردة بما في ذلك 78 شركة باكستانية و77 شركة بريطانية، للفترة 2009–2018. أظهر التحليل أن حجم مجلس الإدارة له تأثير سلبي على جودة التقارير المالية، بينما الملكية الأجنبية لها تأثير إيجابي على الشركات الباكستانية والمملكة المتحدة. كما أُظهر أن استقلالية مجلس الإدارة لها تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية للشركات الباكستانية في حين أن تكرار اجتماعات مجلس الإدارة واستقلالية لجنة التدقيق لها تأثير سلبي، كما أن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة وتركيز الملكية، يؤثران سلباً على جودة التقارير المالية في الشركات البريطانية، بينما لا يوجد تأثير في الشركات الباكستانية.

التعقيب على الدراسات السابقة

أوجه التشابه:

- اتفقت الدراسة الحالية مع كل الدراسات السابقة في كونها بحثت في حوكمة الشركات، ومع بعضها في كونها بحثت في جودة التقارير المالية، وأخيراً مع دراسات أخرى في كونها ربطت بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.
- اتفقت الدراسة الحالية مع بعض سابقاتها في تناولها نفس أبعاد المتغير المستقل (آليات حوكمة الشركات).
- اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في كونها اعتمدت على البيانات المالية.

أوجه الاختلاف:

- اختلفت البيئة الاقتصادية، إذ ركزت دراستنا على قياس الحوكمة في هيئة الأوراق والاسواق المالية السورية والتي تختلف بالأنظمة والتشريعات عن الأسواق المالية الاخرى.
- اختلفت مع بعض الدراسات السابقة التي اعتمدت على الاستبانة.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الآتي: " **هل يوجد تأثير لالتزام الشّركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بمبادئ حوكمة الشّركات على جودة التقارير المالية الصادرة عنها (2012-2021)**".

ويتفرع عنه مجموعة من الأسئلة الآتية:

1. هل يوجد تأثير للملكية الإدارية كآلية داخلية لحوكمة الشركات في جودة التقارير المالية في الشركات محل الدراسة، وذلك خلال الفترة (2012-2021)؟

2. هل يوجد تأثير لملكية كبار المساهمين كآلية داخلية لحوكمة الشركات في جودة التقارير المالية في الشركات محل الدراسة، وذلك خلال الفترة (2012-2021)؟

3. هل يوجد تأثير لحجم مجلس الإدارة كآلية داخلية لحوكمة الشركات في جودة التقارير المالية في الشركات محل الدراسة، وذلك خلال الفترة (2012-2021)؟

4. هل يوجد تأثير لاستقلالية مجلس الإدارة، كآلية داخلية لحوكمة الشركات في جودة التقارير المالية في الشركات محل الدراسة، وذلك خلال الفترة (2012-2021)؟

5. هل يوجد تأثير لخبرة لجنة التدقيق، كآلية داخلية لحوكمة الشركات في جودة التقارير المالية في الشركات محل الدراسة، وذلك خلال الفترة (2012-2021)؟

6. هل يوجد تأثير للتمويل بالدين، كآلية داخلية لحوكمة الشركات في جودة التقارير المالية في الشركات محل الدراسة، وذلك خلال الفترة (2012-2021)؟

أهمية البحث وأهدافه:

1. إن الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة يحقق المزيد من الشفافية والجودة في المعلومات الواردة في التقارير المالية وتوفيرها للمستخدمين بالوقت المناسب حتى يتمكنوا من الاستفادة من هذه المعلومات بالشكل الأمثل.

2. تسهم هذه الدراسة في إبراز الدور الهام والملائم لتشجيع تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المدرجة في هيئة الأوراق المالية وبخاصة أن هذا السوق، يعتبر علامة هامة لتطوير وإنعاش الاقتصاد السوري، ما يتطلب توفر الثقة والافصاح لكل من المستثمرين ومستخدمي التقارير المالية.

3. زيادة مستوى الثقافة والمعرفة المالية لدى المستثمرين في مجال تقييم مدى التزام الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية بتطبيق آليات حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية.

ويتمثل الهدف الرئيس لهذا البحث في تحديد تأثير الآليات الداخلية لحوكمة الشركات المتمثلة بـ: الملكية الإدارية؛ وملكية المساهمين الكبار؛ وحجم مجلس الإدارة؛ واستقلالية مجلس الإدارة؛ وخبرة لجنة التدقيق؛ والتمويل بالدين في جودة التقارير المالية في الشّركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية ، وذلك خلال الفترة (2012–2021).

فرضيات البحث:

1. توجد علاقة معنوية بين الملكية الإدارية كآلية داخلية لحوكمة الشّركات وجودة التقارير المالية في الشّركات محل الدراسة خلال الفترة (2012–2021).

2. توجد علاقة معنوية بين ملكية المساهمين الكبار كآلية داخلية لحوكمة الشّركات وجودة التقارير المالية في الشّركات محل الدراسة خلال الفترة (2012–2021).

3. توجد علاقة معنوية بين حجم مجلس الإدارة كآلية داخلية لحوكمة الشّركات وجودة التقارير المالية في الشّركات محل الدراسة خلال الفترة (2012–2021).

4. توجد علاقة معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة كآلية داخلية لحوكمة الشّركات وجودة التقارير المالية في الشّركات محل الدراسة خلال الفترة (2012–2021).

5. توجد علاقة معنوية بين خبرة لجنة التدقيق كآلية داخلية لحوكمة الشّركات وجودة التقارير المالية في الشّركات محل الدراسة خلال الفترة (2012–2021).

6. توجد علاقة معنوية بين التمويل بالدين كآلية داخلية لحوكمة الشّركات وجودة التقارير المالية في الشّركات محل الدراسة خلال الفترة (2012–2021).

الإطار النظري:

حوكمة الشركات:

أكد العديد من الباحثين أن من أهم العوامل التي فرضت قضية الحوكمة هي سيطرة المديرين التنفيذيين على مقدرات الشركات، واستغلالها لصالحهم بالدرجة الأولى، وذلك إما لضعف مجالس الإدارة أو بالتواطؤ معها، الذي يكون أعضاؤه من كبار المساهمين. وبالتالي تحقق ما تنبأ به آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم» عام (1776) حيث أكد إن مديري الشركات المساهمة لا يمكن أن يتوقع منهم مراقبتها بالحماس نفسه الذي يراقب فيه الشركاء في شركة خاصة مصالحهم عادة (Becht *et al.*, 2003). وقد تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم الحوكمة، إذ لا يوجد على المستوى العالمي تعريف موحد متفق عليه بين المحاسبين والإداريين والقانونيين والمحللين الماليين. تقع التعاريف الموجودة لمفهوم الحوكمة في إطار مجال واسع من المضامين، وتتراوح بين تعريفات ضيقة تحصرها في إطار القوانين والمعايير المحاسبية ومتطلبات الإفصاح وترتيبات الرقابة الداخلية، إلى تعريفات واسعة النطاق تجعل من الحوكمة المكون الأساسي في الثقافة المؤسسية وطريقة تحديد الأهداف وتنفيذها في المؤسسات. وقد يُنظر للحوكمة كمفهوم اقتصادي، أي أنه الآلية التي تساعد الشركة للحصول على التمويل وتضمن تعظيم قيمة الشركة في الأجل الطويل (Capy et

(Hirigoyen, 2005. أو ينظر إليها من الناحية القانونية، بأنها تُعبر عن العلاقة التعاقدية بين المساهمين وأصحاب المصالح من جهة والمديرين من جهة أخرى وتحدد لهم واجباتهم وحقوقهم.

ويعرف الباحثان حوكمة الشركات بأنها "نظام يهدف إلى تحقيق الشفافية والعادلة ومنح حق مساءلة الإدارة وتقوم على قواعد وأسس تنبع من أهميتها كالتزام بالأحكام القانونية من جهة، وفي ضمان الرقابة على الأداء من جهة أخرى من خلال تصميم هياكل إدارية محكمة تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات بين مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح مما يؤدي إلى تقليص التنازع في السلطات ومن ثم تخفيض التعارض في المصالح".

حوكمة الشركات في سورية:

يمكن قراءة حوكمة الشركات في سورية من خلال عدد من القوانين والمراسيم الصادرة خلال السنوات القليلة الماضية، والمتعلقة بإعادة هيكلة آلية عمل قطاع الأعمال في سورية. هذه التشريعات وغيرها من القوانين والإصلاحات ساهمت إلى حد كبير في إرساء الإطار الملائم لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، ومن أهمها:

قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السّورية (رقم 22 لعام 2005 وتعديله بالمرسوم التشريعي رقم 50 لعام 2009): الذي قضى بإحداث "هيئة الأوراق والأسواق المالية السّورية"، وأناط بها مهمة الإشراف والمراقبة على سوق رأس المال وعلى الشركات والمؤسسات المرتبطة بالسوق. **قانون سوق الأوراق المالية** (رقم 55 لعام 2005 وتعديله بالمرسوم التشريعي رقم 55 لعام 2006): القاضي بإنشاء "سوق دمشق للأوراق المالية"، وبموجب هذا القانون يمكن تنظيم جميع العمليات المتعلقة بإصدار وتداول وتسوية وانتقال ملكية الأوراق المالية.

المرسوم التشريعي المتعلق بإعادة تقويم الأصول الثابتة لأي مؤسسة فردية أو شركة عائلية (رقم 61 عام 2007): والذي يُحفز المؤسسات الفردية أو الشركات العائلية بالتحول إلى شركات مساهمة والتي تعد أقل عرضة لحالات الفشل في تطبيق مبادئ الحوكمة، وذلك على عكس المؤسسات العائلية التي تنحصر فيها الملكية أو السيطرة في عدد صغير من الأفراد أو العائلات. ثم جاء **قانون الشركات الجديد** (القانون رقم 3 تاريخ 2008) الذي راعى كافة التطورات الحديثة في مجال الشركات كإدخال مفهوم الشركات القابضة، كما أخذ هذا القانون موضوع حوكمة الشركات بعين الاعتبار. أما فيما يتعلق بالجانب الضريبي، جاء القانون رقم (41) بتاريخ (2007) القاضي بإحداث "**الهيئة العامة للضرائب والرسوم**"، وهي إحدى الإجراءات الإصلاحية الرامية لتوفير مناخ ضريبي داعم لتطبيقات الحوكمة. أما القانون رقم (33) تاريخ (2009) المُتعلق بتنظيم **مهنة المحاسبة والتدقيق**، والذي يهدف إلى الارتقاء بمستوى أدائها، والتأكيد على مستوى جودة ودقة عمل شركات المهنة ومدقّقي الحسابات في سورية، كما يحدد القانون الشروط الواجب توافرها لمنح شهادة المحاسب القانوني والعقوبات بحق أي مخالف لأحكام القانون. كما أصدر مجلس المفوضين لهيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية (القرار رقم 31 لعام 2008) دليلاً يحتوي قواعد إرشادية لحوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة دمشق، وتستند هذه القواعد في إعدادها إلى مجموعة من التشريعات من أهمها قانون الأوراق المالية، وقانون الشركات، والمبادئ الدولية التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. حيث قُسم هذا الدليل إلى ثمانية فصول حُددت فيها قواعد حقوق المساهمين؛ وحقوق أصحاب المصالح؛ وقواعد الإفصاح والشفافية؛ ومسؤوليات مجلس الإدارة؛ ومهام لجنة التدقيق ومهام المدقق الداخلي؛ ومهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية؛ ومفتشي الحسابات. كما أن سورية قطعت خطوات لا بأس بها في مجال الحوكمة في قطاعي المصارف والتأمين، إذ أصدر مصرف سورية المركزي القرار رقم (489) تاريخ (2009) القاضي باعتماد (دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية والمصارف

التقليدية)، كما أصدرت هيئة الإشراف على التأمين السّورية (نظام الحوكمة في شركات التأمين) بموجب (القرار رقم 127 تاريخ 2007).

العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية

هيكل الملكية: إن فرضية "تقارب المصالح" التي دعمها في البداية (Berle and Means, 1932) وتناولها على وجه الخصوص (Jensen and Meckling, 1976) تشير إلى أن تركيز الملكية في أيدي المساهمين الداخليين أو المديرين يسمح بالتوافق حتى ولو كان غير كامل بين مصالح المساهمين والمديرين لصالح تعظيم قيمة الشركة. وبالمثل، عندما يكون هناك فصل بين الملكية والسيطرة على الشركة، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكاليف الوكالة بسبب تضارب المصالح بين الأطراف المتعاقدة. ولهذه الأسباب، توقع (Chau and Gray, 2002) أن يكون الإفصاح عن المعلومات أعلى بالنسبة للشركات ذات الملكية المتناثرة لتقليل تكاليف الرقابة. وذلك لأن الموكل (المالك) يمكنه التأكد من أن مصالحه الاقتصادية هي الأمثل ويمكن للوكيل الإشارة إلى أنه يتصرف بما يحقق مصلحة المالك. ولذلك، عندما يتركز هيكل الملكية، يمكن توقع وجود علاقة سلبية بين هيكل الملكية ومستوى الإفصاح (Eng and Mark, 2003). علاوة على ذلك، فقد وجدت غالبية الدراسات السابقة وجود علاقة هامة بين هذا المتغير ومستوى الإفصاح، أي أن هيكل الملكية المركزة تضعف مستوى الإفصاح وهيكل الملكية المنتشرة تزيده.

مجلس الإدارة: ركزت العديد من الدراسات على أن مجالس الإدارة ذات الحجم الكبير أكثر فعالية من مجالس الإدارة ذات الحجم الصغير (Fama and Jensen, 1983 ; Jensen,1993). حيث أن المجالس الكبيرة تساعد على تقوية العلاقة بين الشركة وأصحاب العلاقة بها وذلك من خلال تنوع الخبرات لأعضاء المجلس وزيادة قدرتهم على التعامل مع البيئة المحيطة بشكل أفضل مما يساعدهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للشركة بالشكل الأمثل، وبناء الهوية المؤسسية لها وبالتالي تخفيض تكاليف الوكالة للشركة. ومن ناحية أخرى، فإن نظرية الوكالة تؤيد أنه كلما كان حجم مجلس الإدارة أكبر كلما كان أقل كفاءة في إدارة الشركة والرقابة على أنشطتها بسبب أن عمليات التنسيق والاتصال وصنع القرار في المجالس الكبيرة تكون أكثر صعوبة وتعقيداً منها في المجالس الصغيرة.

الهيكل التمويلي (التمويل بالدين): وفقا (Jensen and Meckling, 1976)، يمكن للشركة المدينة أن تتجنب تكاليف الوكالة المرتبطة بتخفيف رأس المال عن طريق تمويل تنميتها من خلال الديون. وفي الآونة الأخيرة، اقترح (Jensen, 1986) تفسيراً آخر لسياسة الديون كأداة لتقليل تكاليف الوكالة في المجتمعات حيث الموارد المالية أكبر من حجم الاستثمارات المربحة، والفائض يسمى "التدفقات النقدية الحرة". ومع ذلك، فإن تمويل الديون يستلزم أيضًا تكاليف الوكالة التي تعوض مزاياه. وتشير أدبيات حوكمة الشركات إلى أهمية التمويل بالدين كوسيلة لتخفيف مشكلة الوكالة في الشركات على النحو الآتي:

– يُعد التمويل بالدين من أكثر السبل فاعلية في الحد من قدرة الإدارة على استغلال التدفقات النقدية الحرة لتحقيق أهدافها على حساب المساهمين، وذلك لأن التمويل بالدين يضع قيوداً لا يستهان بها على الإدارة من خلال تعرض الشركة لمخاطر الإفلاس في حالة عدم السداد؛ وبالتالي تنخفض قدرة المدراء على الاستثمار في مشاريع غير مجدية اقتصاديا فتنخفض تكاليف الوكالة لدى الشركة (Jensen, 1986).

– أن زيادة مستوى الرفع المالي في الشركات يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة؛ وذلك بسبب خوف المدراء من احتمالات الإفلاس التي تسبب خسائر مادية ومعنوية للشركة ككل وللمدراء بشكل خاص، سواء كان ذلك من ناحية سمعتهم أو الرواتب والحوافز الممنوحة لهم (Myers and Majulf, 1984).

– من وجهة نظر نظرية الإشارة (Stulz, 1990)، أن الإعلان عن اتفاقية قرض للشركة يرسل إشارات ايجابية لسوق الأسهم عن قدرات الشركة المالية المستقبلية، الأمر الذي يؤدي إلى تضييق فجوة المعلومات بين المدراء التنفيذيين والمستثمرين الخارجيين، مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة الناشئة عن عدم تجانس المعلومات.

منهجية البحث:

لتحقيق هدف البحث، قام الباحثان باستخدام المدخل المنهجي الاستنباطي لصياغة الفرضيات السابقة، كما تم جمع البيانات اللازمة للدّراسة من واقع التقارير المالية المدققة والمنشورة من قبل الشّركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، والبالغ عددها (27) شركة (أي ما نسبته 68% من إجمالي الشّركات المساهمة العامة السّورية)، والجدول الآتي يعرض الشّركات محل الدراسة.

الجدول رقم (1): الشّركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

القطاع	الشركة	تاريخ التأسيس	القطاع	الشركة	تاريخ التأسيس
المصارف	المصرف الدولي للتجارة والتّمويل	2003	التأمين	المتحدة للتأمين – سورية	2006
	بنك بيمو السعودي الفرنسي	2003		السّورية الوطنية للتأمين	2006
	بنك سورية والمهجر	2003		السّورية الدولية للتأمين (أروب)	2006
	البنك العربي	2004		السّورية الكويتية للتأمين	2006
	بنك الائتمان الأهلي	2005		الاتحاد التعاوني للتأمين	2006
	بنك بيبلوس	2005		العقيلة للتأمين التكافلي	2007
	بنك سورية والخليج	2006	الخدمات	الأهلية للنقل	1992
	بنك الشام	2006		المجموعة المتحدة للنشر والإعلان	2004
	بنك البركة – سورية	2007	الاتصالات	سيريتل موبايل تيليكوم	2002
	بنك سورية الدولي الإسلامي	2007		MTN سورية	2002
	مصرف فرنسبنك	2008	الصناعة	الأهلية للزيوت النباتية	1995
	بنك الأردن– سورية	2008		اسمنت البادية	2008
	بنك الشرق	2008	الزراعة	الهندسية الزراعية للاستثمارات– نماء	1987
	بنك قطر الوطني	2009			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الالكتروني لسوق دمشق للأوراق المالية: http://www.dse.sy/ .

أنموذج الدراسة:

من أجل اختبار العلاقات المُفترضة بين متغيرات البحث تمّ استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، حيث تم تقدير نموذج الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Squares-OLS)، والتي تعتبر الأكثر استخداماً من قبل الباحثين في مجال تحليل البيانات الاقتصادية. ويمكن وضع أنموذج الدراسة بصيغته الرياضية كما يأتي:

$$MTB = \alpha + \beta_1 X_1 it + \beta_2 X_2 it + \beta_3 X_3 it + \beta_4 X_4 it + \beta_5 X_5 it + \beta_6 X_6 it + eit$$

حيث :

$i = 1، 2، 3، 4، 5$.....، 27 : وهي عبارة عن الشّركة (i) في السلسلة المقطعية (Cross-Section).

$t = 1، 2، 3$ .....، 10: وهي عبارة عن الزمن (t) في السلسلة الزمنية (Time- Series) خلال الفترة (2012-2021).

المتغير التابع

***MTB*:** جودة التقارير المالية، حيث تم قياسها بدلالة مستوى التحفظ المحاسبي باستخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (Market to Book MTB). وتم اختيار هذا النموذج لكونه من أكثر النماذج استخداماً كمؤشر للتحفظ المحاسبي والذي بدوره يقيس جودة التقارير المالية وطبق في دارسة (Hasan *et al.*, 2022).

وتم تطوير هذا المقياس من قبل (Beaver and Ryan, 2000) وترتكز فكرة هذا المقياس على العلاقة بين القيمة السوقية لأسهم الشركة إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية بعد طرح قيمة الأسهم الممتازة، حيث أن القيمة الدفترية هي نتاج تطبيق السياسات المحاسبية المختلفة وأن التحفظ يؤدي إلى تخفيض قيم الأصول، وبالتالي تخفيض قيمتها الدفترية، أما القيمة السوقية فأنها تمثل الأسعار السائدة للأسهم في سوق الأوراق المالية، لذلك تُعد زيادة نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية من سنة إلى أخرى مؤشر على زيادة درجة التحفظ المحاسبي. وقد ذكر حمدان (2012) أن ارتفاع نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية إلى أكثر من الواحد الصحيح يدل على قيام الشركة باستخدام سياسة التحفظ المحاسبي التي أدت إلى تخفيض قيم الأصول والأرباح وهذا يعني أن الشركة مقيمة بأقل من مما ينبغي وهذا هو جوهر مضمون التحفظ المحاسبي.

MTB > 1	<=	وجود تحفظ محاسبي	=>	يوجد جودة في التقارير المالية
MTB ≤ 1	<=	عدم وجود تحفظ محاسبي	=>	لا يوجد جودة في التقارير المالية

أي أنه في حالة عدم وجود تحفظ محاسبي سوف تكون نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية مساوية أو أقل من واحد صحيح، وبالتالي لا يوجد جودة في التقارير المالية، أما في حالة وجود تحفظ محاسبي سوف تكون نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية أكبر من واحد صحيح.

المتغيرات المُستقلة:

– X_1 : **الملكية الإدارية في أسهم الشركة،** حيث تم قياسه بنسبة مجموع عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركة إلى مجموع الأسهم المصدرة (Siddiqui *et al.*, 2013).

– X_2 : **ملكية المساهمين الكبار في الشركة،** حيث تم قياسه بنسبة الأسهم التي يمتلكها كبار المساهمين إلى رأس المال المدفوع للشركة على اعتبار أن كبار المساهمين هم الذين يملكون 5% فأكثر من أسهم الشركة. (Ramadan, 2010).

– X_3 : **حجم مجلس إدارة الشركة،** وسوف يتم قياسه من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركة وقد استخدم هذا المتغير في دراسة (Siddiqui *et al.*, 2013), (Akeju et Babatunde, 2017).

– X_4 : **استقلالية أعضاء مجلس إدارة الشركة،** تم قياس استقلالية مجلس الإدارة بنسبة الأعضاء غير التنفيذيين وغير ذوي المصالح الشخصية مع الشركة إلى مجموع أعضاء مجلس الإدارة (Akeju et Babatunde, 2017).

– X_5 : **خبرة لجنة التدقيق،** تم قياس خبرة لجنة التدقيق من خلال نسبة الأعضاء ذوي الخبرة بالأمور المالية والمحاسبية إلى مجموع أعضاء اللجنة (Akeju et Babatunde, 2017) , (Hasan *et al*, 2022).

– X_6 : **الهيكل التمويلي،** سوف يتم قياسه بنسبة الرفع المالي أي إجمالي الديون على إجمالي الأصول (Ramadan, 2010).

النتائج والمناقشة:

قبل القيام بالتحليل الاحصائي لبيانات الدراسة، قام الباحثان بفحص صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

– إن قوة الأنموذج الخطي تعتمد على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط، فإن الأنموذج عندئذ لا يمكن اعتباره جيداً لعملية تقدير المعلمات، وللتحقق من ذلك تم إيجاد قيمة معامل تضخيم التباين (Variance Inflationary Factor VIF) ويعد هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة. من خلال بيانات الجدول رقم (3)، نلاحظ أن قيمة (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة هي دون (5)، مما يعني أن أنموذج الدراسة يخلو من مشكلة التداخل الخطي.

– تظهر مشكلة الارتباط الذاتي في أنموذج الدراسة إذا كانت المشاهدات المتجاورة مترابطة، مما سيؤثر على صحة الأنموذج، إذ سيكون أثر المتغيرات على المتغير التابع بدرجة كبيرة من جراء ذلك الارتباط. وللتحقق من ذلك تم استخدام اختبار (Durbin Watson D-W). من خلال بيانات الجدول رقم (3)، نلاحظ أن قيمة معنوية (D-W) تقع ضمن المجال (1.5-2.5) مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين القيم المتجاورة للمتغيرات يؤثر على صحة الأنموذج، وعليه فإن أنموذج الدراسة المقترح صحيح.

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

اعتمدت الدارسة على المقاييس المعنوية الوصفية (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأكبر قيمة وأقل قيمة) لوصف بيانات متغيرات الدارسة. يستعرض الجدول رقم (2) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات آليات حوكمة الشّركات وجودة التقارير المالية:

الجدول رقم (2): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	Variables
0.427	1.261	3.701	0.861	**MTB: جودة التقارير المالية**
0.298	0.394	0.997	0.001	**X_1: الملكية الإدارية**
0.319	0.546	0.970	0.000	**X_2: ملكية المساهمين الكبار**
1.0041	6	7	5	**X_3: حجم مجلس الإدارة**
0.230	0.853	1.000	0.250	**X_4: استقلالية مجلس الإدارة**
0.122	0.470	1	0.00	**X_5: خبرة لجنة التدقيق**
0.348	0.422	2.232	0.032	**X_6: الهيكل التمويلي(التمويل بالدين)**

المصدر: نتائج تحليل برنامج SPSS بناء على البيانات المالية لعينة الدّراسة.

من خلال الجدول (2)، نلاحظ بأن الشّركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية حققت نسبة (MTB) تتراوح بين (0.861 - 3.701)، وبمتوسط حسابي (1.261)، وعندما تكون MTB > 1 فإن ذلك يُعتبر مؤشر لممارسة التحفظ المحاسبي وبالتالي جودة التقارير المالية. ويمكن تفسير هذه النتيجة بكون الشّركات المساهمة المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية حريصة على إضفاء الثقة والشفافية والمصداقية في البيانات المالية التي تنشرها في قوائمها المالية. فالشّركات المساهمة باعتبارها الوعاء المالي لمدخرات الوحدات الاقتصادية في المجتمع فأنها تؤثر في جميع مناحي الحياة، فبناءً على التقارير المالية للشركات المساهمة، سوف تتخذ الوحدات الاقتصادي مجموعة من القرارات الهامة التي تؤثر على الاقتصاد والاستثمار وحركة السوق المالية. لذلك فهي تسعى (أي الشركات المساهمة) إلى تحقيق الجودة في تقاريرها المالية والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تؤثر على هذه الجودة لتبقى وجهة ممثلة للاستثمار فيها من قبل المجتمع. وتتفق هذه الدراسة بشكل عام مع دراسة (Hasan *et al.*, 2022) (Chalaki *et al.*, 2012),

فقد بلغ متوسط الملكية الإدارية (نسبة مجموع عدد الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى مجموع الأسهم المصدرة) حوالي (39%). كما تتميز هياكل الملكية في الشّركات السّورية محل الدراسة بوجود أكثر من مساهم كبير، أي ما يسمى هياكل الملكية المعقدة، إذ أن غالبية أعضاء مجالس إدارات هذه الشّركات هم من كبار المساهمين. حيث بلغ متوسط ملكية كبار المساهمين (54%)، الأمر الذي يدل على احتمالية وجود سيطرة مرتفعة لأقلية مالكة على مجمل قرارات الشركة، وهذا ما يؤكده إلى حد ما نتائج تحليل مبدأ استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، حيث أن حوالي (85%) من إجمالي مشاهدات العينة التزمت بهذا المبدأ أي أن استقلالية مجلس الإدارة متوسطة مما يمكن النظر إليه كنتيجة لتفرد كبار المساهمين في اتخاذ القرارات.

كما بلغ متوسط عدد أعضاء مجالس الإدارة ستة أعضاء، أي أن الشّركات محل الدراسة تمتثل للمحددات القانونية التي تنص على أن ألا يقل عدد أعضاء المجلس عن خمسة وألا يزيد عن ثلاثة عشر (هيئة الأوراق والأسواق المالية السّورية. تقرير حوكمة الشّركات، 2021). كما أظهرت نتائج الدراسة التزام متوسط بشرط توفر عضو واحد على الأقل من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية في لجنة التدقيق.

وأخيراً، بلغ المتوسط الحسابي لحجم المديونية (42,2 %)، وهذا المعدل يشير إلى أن تركيبة الهيكل التّمويلي للشّركات السّورية محل الدّراسة تُقارب الصيغة النظرية المثلى (50% أموال خاصة، 50% ديون)، والتي تُعتبر نسبة مقبولة من قبل الدائنين. وهذا الوضع يمكن الاستفادة منه في حال أظهرت النتائج وجود تأثير للتمويل بالدين في جودة التقارير المالية.

اختبار فرضيات البحث:

يهدف البحث لاختبار العلاقة بين الآليات الداخلية لحوكمة الشّركات المتمثلة بـ: الملكية الإدارية، وملكية المساهمين الكبار، وحجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، وخبرة لجنة التدقيق، والتمويل بالدين (كمتغيرات مستقلة) وبين نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB) كمقياس لجودة التقارير المالية. يمكن صياغة الفرضية العدمية التي تسعى الدراسة لاختبارها على النحو الآتي:

الفرضية العدمية: لا توجد علاقة معنوية بين الالتزام بتطبيق آليات حوكمة الشّركات وجودة التقارير المالية للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. أي: $\boldsymbol{H_0 : \beta_n = 0}$

حيث (β_n) : معامل انحدار المتغير (n) في أنموذج الدراسة (n= 1 ،2 ،3 ،4 ،5 ،6).

من الجدول رقم (3)، نلاحظ أن قيمة معامل التحديد (R^2)، والتي تُشير إلى القوة التفسيرية لأنموذج الدراسة، قد بلغت (0.689)، أي أن المُتغيرات المستقلة تفسّر حوالي (68.9%) من التّغيرات في نسبة (MTB) كمقياس جودة التقارير المالية للشركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. كما يتضح من الجدول من رقم (3)، أن قيمة الاحتمال (Sig= 0.026) لاختبار (F) هي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، الأمر الذي يدُّلل على معنوية الأنموذج. وبالتالي يمكننا رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة معنوية بين الالتزام بتطبيق حوكمة الشّركات وجودة التقارير المالية للشركات محل الدراسة.

الجدول رقم (4): نتائج الانحدار للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار (β_n)	(Sig)	نوع العلاقة	معامل تضخيم التباين (VIF)
X1: الملكية الإدارية	0.155	0.042	طردية	1.051
X2: ملكية المساهمين الكبار	- 0623	0.002	عكسية	1.348
X3: حجم مجلس الإدارة	0.044	0.000	طردية	1.051
X4: استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	0.027	0.355	لا توجد علاقة	1.467
X5: خبرة لجنة التدقيق	0.520	0.011	طردية	1.348

X6: الهيكل التمويلي	0.383	0.008	طردية	2.885
***F*-test**	40.277			
***p*-value**	(0.026)			
R	0.830			
R Square	0.689			
Adjusted R Square	0.325			
Durbin-Watson	2.3544			

المصدر: نتائج تحليل برنامج SPSS بناء على البيانات المالية لعينة الدّراسة.

تُشير نتائج الدراسة في الجدول رقم (3)، إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة معنوية بين الملكية الإدارية ونسبة (MTB) في الشّركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (β_1) (0.155) الأمر الذي يدُّل على وجود تأثير لمتغير الملكية الإدارية على جودة التقارير المالية في الشّركات محل الدراسة، أي أن كل زيادة بمقدار نقطة مئوية واحدة (1%) في الملكية الإدارية سيؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية بمقدار (0.184%). كما نلاحظ أن قيمة الاحتمال لاختبار (t) أقل من مستوى المعنوية (0.05) (Sig= 0.042) ، الأمر الذي يدُّل على معنوية العلاقة، لذلك **نقبل الفرضية الأولى: توجد علاقة معنوية بين الملكية الإدارية كآلية داخلية لحوكمة الشّركات وجودة التقارير المالية في الشّركات محل الدراسة.**

أما فيما يتعلق بملكية كبار المساهمين (تركز الملكية)، فقد دلّت النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين ملكية كبار المساهمين ونسبة (MTB) في الشّركات محل الدراسة، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار (β_2) (0.623)، الأمر الذي يدُّل على وجود تأثير سلبي لمتغير ملكية كبار المساهمين على جودة التقارير المالية. وهذه النتيجة تتعارض مع ما جاءت به الدراسات السابقة مثل (Morck *et al.*, 1988)، و(Siddiqui *et al.*, 2013) ، و(Allam, 2018).

ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن هياكل الملكية في الشّركات المساهمة السّورية هي من النوع المُعقد (Complex Ownership Structures). والتي يكون فيها المساهم المسيطر ليس محاط بمساهمين صغار (كما في حالة هياكل الملكية المركزة)، ولكنه موجود بجانب مساهمين كبار آخرين (Blockholders). وهناك العديد من الدراسات السابقة التي قدمت نماذج نظرية درست حالة التعاون التي يمكن أن تنشأ بين المساهمين الكبار (Maury and Pajuste, 2005). أي أن المساهمين الكبار ليسوا مراقبين لبعضهم البعض. بدلاً من ذلك، يُنظر إليهم على أنهم أطراف مؤثّرة لديهم القدرة والحافز لإدارة المنظمة بالطريقة التي تخدم مصالحهم على حساب مصالح صغار المساهمين والأطراف الأخرين مما ينعكس سلباً على جودة التقارير المالية. كما نلاحظ أن قيمة الاحتمال (Sig= 0.001) أقل من (0.05) ، الأمر الذي يدُّل على معنوية العلاقة، لذلك **نقبل الفرضية الثانية: توجد علاقة معنوية بين ملكية كبار المساهمين كآلية داخلية لحوكمة الشّركات وجودة التقارير المالية في الشّركات محل الدراسة.**

توصلت الدراسة إلى إنه في الشّركات محل الدراسة توجد علاقة موجبة ذات دلالة معنوية (β_3= 0.044) بين حجم مجلس الإدارة ونسبة (MTB)، أي إنه كلما ازداد عدد أعضاء المجلس كلما ارتفعت جودة التقارير المالية للشركة، وتتفق هذه النتيجة مع (Fama and Jensen, 1983; Jensen,1993) الذين توصلوا إلى أن المجالس الكبيرة تساعد

على تقوية العلاقة بين الشركة وأصحاب العلاقة بها، مما يدفع الشركة على الاهتمام بتحسين جودة التقارير المالية. كما نلاحظ أن قيمة الاحتمال (Sig= 0.000) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، الأمر الذي يدُّل على معنوية العلاقة لذلك نقبل **الفرضية الثالثة: توجد علاقة معنوية بين حجم مجلس الإدارة كآلية داخلية لحوكمة الشّركات وجودة التقارير المالية في الشّركات محل الدراسة.**

أما فيما يتعلق باستقلالية مجلس الإدارة، فقد أظهرت بيانات الجدول (3) وجود علاقة طردية ولكنها غير معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة التقارير المالية، وبالتالي **نرفض الفرضية الرابعة: توجد علاقة معنوية بين استقلالية مجلس الإدارة كآلية داخلية لحوكمة الشّركات وجودة التقارير المالية في الشّركات محل الدراسة.**

وحسب نتائج تحليل الانحدار، بلغت قيمة معامل الانحدار (β_5) لمتغير "خبرة لجنة التدقيق" (0.520)، وهذا يدل على وجود علاقة موجبة ذات دلالة معنوية بين هذا المتغير ونسبة (MTB). ويمكن تفسير ذلك من خلال أهمية لجنة التدقيق، كون هذه اللجنة تتبع مجلس الإدارة وتنسق مع مدقق الحسابات الخارجي وتشرف فنياً على عمل دائرة التدقيق الداخلي فكلما كان العدد الأكبر من أعضائها من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية كلما انعكس ذلك على إيجاباً على جودة خدمات التدقيق وتم كشف أي تجاوزات أو انحرافات. كما نلاحظ أن قيمة الاحتمال لاختبار (t) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، الأمر الذي يدُّل على معنوية العلاقة، لذلك **نقبل الفرضية الخامسة: توجد علاقة معنوية بين خبرة لجنة التدقيق كآلية داخلية للحوكمة وجودة التقارير المالية في الشّركات محل الدراسة.** وهذه النتيجة تتوافق مع ما جاءت به الدراسات السابقة: (Akeju et Babatunde, 2017).

وأخيراً، جاءت نتائج الدراسة لتؤكد ما أشارت إليه أدبيات حوكمة الشّركات حول أهمية التمويل بالدين كوسيلة لتخفيف مشكلة الوكالة وبالتالي زيادة جودة التقارير المالية، حيث بلغت قيمة (β_6) لمتغير الهيكل التمويلي (مقاساً بنسبة المديونية) (0.383) وهو دال إحصائياً لأن (Sig= 0.008). وهذه النتيجة تتوافق مع نتائج كل من دراسات (Aghion and Bolton, 1997; McConnell and Servaes, 1995; Florackis, 2005). أما بالنسبة للشركات الصغيرة بلغت قيمة (β_6) (0.353) وهو غير دال إحصائياً لأن (Sig= 0.622). الأمر الذي يمكن تفسيره بالرقابة الفعالة من قبل أصحاب الدين على الشّركات المُقترضة. بناءً على ما سبق يمكن قبول **الفرضية السادسة: توجد علاقة معنوية بين التمويل بالدين كآلية داخلية لحوكمة الشّركات وجودة التقارير المالية في الشّركات محل الدراسة.**

الاستنتاجات والتوصيات:

قامت هذه الدراسة، وباستخدام نموذج الانحدار المتعدد، بتحديد دور آليات الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية للشّركات المُدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة (2012-2021). وقد توصلت الدّراسة إلى الاستنتاجات الأتية:

1. جاءت نتائج الدراسة لتؤكد ما أشارت إليه الأدبيات الإدارية حول أهمية الالتزام بتطبيق حوكمة الشّركات في تحسين جودة التقارير المالية. حيث أظهرت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة بين آليات الحوكمة المتمثلة بـ: الملكية الإدارية، وملكية المساهمين الكبار، وحجم مجلس الإدارة، وخبرة لجنة التدقيق، والتمويل بالدين، وبين نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB) كمقياس لجودة التقارير المالية. في حين لم يكن لمتغير استقلالية مجلس الإدارة أي دور في تحسين جودة التقارير المالية في الشركات محل الدراسة.

2. من بين متغيرات الدراسة، يحتل متغير "خبرة لجنة التدقيق" المرتبة الأولى من حيث القدرة على تحسين جودة التقارير المالية. مما يعني أهمية لجنة التدقيق، كون هذه اللجنة تتبع مجلس الإدارة وتنسق مع مدقق الحسابات الخارجي وتشرف فنياً على عمل قسم التدقيق الداخلي، فكلما كان العدد الأكبر من أعضائها من ذوي الخبرة المالية والمحاسبية كلما انعكس ذلك على إيجاباً على جودة التقارير المالية.

3. في حين جاء متغير الهيكل التمويلي (مقاساً بنسبة المديونية) في المرتبة الثانية من حيث القدرة على تحسين جودة التقارير المالية. وتفسر هذه النتيجة من خلال قدرة المقرضين على ممارسة السيطرة وتهذيب سلوك المديرين مع زيادة مستوى الدين، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض جودة التقارير المالية.

4. لا يُعتبر تركز الملكية أحد آليات حوكمة الشّركات التي تعمل على تحسين جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال السورية. ويمكن تفسير ذلك بافتراض أن زيادة ملكية كبار المساهمين تعزز من نفوذهم، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تزايد مشكلة الوكالة وتكاليفها. وهذا يتفق مع الأدب النظري لحوكمة الشّركات (Shleifer and Vishny, 1986 ; Burkart *et al.*, 1997)، الذي يعتبر ملكية المساهم الكبير قد تصبح مصدراً لمشكلة الوكالة من النوع الثاني الناتج عن تعارض المصالح بين كبار المساهمين والصغار منهم، خاصة إذا توجه المساهم الكبير إلى التركّيز على مصالحه الشخصية، ومحاولته الاستفادة من سيطرته على حساب أصحاب المصالح الآخرين الأمر الذي ينعكس سلباً على جودة التقارير المالية.

5. توصلت الدراسة إلى أن دور مجلس الإدارة في تحسين جودة التقارير المالية يعتمد على حجمه. فزيادة عدد أعضاء المجلس يُمكن من الاستفادة من تنوع خبراتهم وبالتالي زيادة قدرة المجلس على تمثيل جميع المساهمين والملاك فيه واتخاذ قرارات تتصف بالمثالية وعدم التحيز لجهة على حساب جهات أخرى.

أما أهم التوصيات والآفاق المستقبلية للبحث:

1. ضرورة التوعية بأهمية جودة التقارير المالية على مستوى كافة الأطراف المعنية: مجالس الإدارات، والمحاسبين ومدققي الحسابات، والمستثمرين، والجهات الإشرافية والرقابية، وذلك من خلال عقد ندوات ومؤتمرات وورش عمل متخصصة لتوضيح هذه كيفية لإعداد هذه التقارير وفق معيار المحاسبة المتعارف عليها عالمياً.

2. ضرورة متابعة وهيئة الأوراق والأسوق المالية السورية وسوق دمشق للأوراق المالية لمدى التزام الشركات بتطبيق آليات حوكمة الشركات المنصوص عليها في دليل حوكمة الشركات الصادر عن مجلس المفوضين لهيئة الأوراق والأسواق المالية في سورية (القرار رقم 31 لعام 2008)، وذلك لضمان شفافية الإدارة وكذلك شفافية التقارير التي تقوم بإعدادها ومصداقيتها.

3. تشجيع الشّركات السورية على زيادة ملكية مدراءها التنفيذيين في رؤوس أموالها، وذلك من خلال التوسع في سياسة التحفيز باستخدام خيارات أسهم الموظفين (Employee Stock Options)، وهي أحد أنواع التعويضات المؤجلة التي تقدَّم لبعض الموظفين والمدراء التنفيذيين، وتتيح لهم الحصول على أسهم في الشركة بسعر مخفض خلال فترة زمنية محددة مسبقاً.

4. ضرورة قيام الشركات السورية على زيادة حجم مجلس الإدارة إلى الحد الأقصى المسموح به.

5. كانت تركيبة الهيكل التمويلي للشركات السّورية محل الدراسة حوالي (44%)، وهي أقل من الصيغة النظرية المثلى (50% أموال خاصة، 50% ديون)، وبالتالي يمكن تشجيع الشّركات السورية على زيادة مستويات المديونية لديها

(سواء عن طريق القروض المصرفية أو طرح السندات) حتى تستفيد من مزايا التمويل بالدين كوسيلة لتحسن جودة التقارير المالية.

6. يقترح الباحثان إجراء دارسات وأبحاث أخرى في مجال دارسة أثر تطبيق آليات حوكمة الشّركات على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال السورية لتشمل قطاعات أخرى (الشّركات السورية المساهمة؛ قطاع الشّركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وشركات القطاع العام).

References:

- ABO KORA, S, *The impact of adherence to corporate governance requirements in enhancing the quality of profits, An applied study in the banking sector listed in the Damascus Securities Exchange*, Master research, Syria, 2021.
- AGHION, P. ; BOLTON, P. *A Theory of Trickle-Down Gowth and Development*. The Review of Economic Studies, Vol. 64, N□. 2, 1997, 151-172.
- AKEJU, J.B. ; BABATUNDE, A. *Corporate Governance and Financial Reporting Quality in Nigeria*. International Journal of Information Research and Review, Vol. 4, Issue 2, 2017, 3749-3753.
- ALLAM, B. S. *The Impact of Board Characteristics and Ownership Identity on Agency Costs and Firm Performance: UK Evidence*. Emerald Publishing Limited, Vol. 18, N□. 6, 2018, 1147-1176.
- Al KARABSHEH, F. I. *Impact of Corporate Governance on the Quality and Credibility of Accounting Information in the Financial Statement in the Commercial Banks of Jordan*. Academy of Entrepreneurship Journal, Vol. 27, N□. 5,2021, 1-14.
- BECHT, M ; BOLTON, P. ; RÖEL, A. *Corporate Governance and Control*. Handbook of the Economics of Finance, Vol. 1, Part A, 2003, 1-109.
- BURKART, M ; GROMB, D. ; PANUNZI, F. *Large Shareholders, Monitoring, and the Value of The Firm.* Quarterly Journal of Economics, Vol. 112, N□. 3, 1997, 693-728.
- CABY, J ; HIRIGOYEN, G. *La création de valeur de l'entreprise*. 3nd., Economica, Paris, 2005, 200.
- COLEMAN, A. K ; BIEKPE, N. *The Link between Coorporate Governance and Performance of the Non-Traditional Export Sector: Evidence From Ghana*. Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, Vol. 6, N□. 5, 2006, 609-623.
- CHALAKI, P. ; DIDAR, H. ; RIAHINEZHAD, M. *Corporate Governance Attributes and Financial Reporting Quality: Empirical Evidence from Iran*. International Journal of Business and Social Science. Vol.3, 15.
- FAMA, E.F. *Agency Problems and the Theory of the Firm*. Journal of Political Economy, Vol. 88, N□. 2, 1980, 288-307.
- FAMA E.F ; JENSEN M.C. *Agency Problems and Residual Claims*. Journal of Law and Economics, Vol. 26, N□. 2, 1983, 327-349.
- FLORACKIS, C. *Internal Corporate Governance Mechanisms and Corporate Performance: Evidence for UK Firms*. Applied Financial Economics Letters, Vol. 1, Issue 4, 2005, 211-216.

- HASAN, A. ; ALY, D. ; HUSSAINEY, K.. *Corporate governance and financial reporting quality: a comparative study*. Corporate Governance, Vol. 22, N□. 1, 2022, 82-98.
- JENSEN, M. *Agency Costs of Free Cash Flow: Corporate Finance and Takeovers*. American Economic Review, Vol. 76, N□. 2, 1986, 323-330.
- JENSEN, M.C, *The Modern Industrial Revolution, Exit, and the Failure of Internal Control Systems*. Journal of Finance, Vol. 48, N□. 3, 1993, 831-880.
- JALOL, NAKAL, MOSTSFA, DAHHAG, *The implications of corporate governance on the quality of financial reports in economic institutions.*Master Research, 2021. Algeria.
- JENSEN, M.C ; MECKLING, W.H. *Theory of the Firm: Managerial Behaviour, Agency Costs and Ownership Structure*. Journal of Financial Economics, Vol. 3, N□. 4, 1976, 305-360.
- MAURY, B., PAJUSTE, A. *Multiple Large Shareholders and Firm Value*. Journal of Banking and Finance, Vol. 29, N□. 7, 2005, 1813-1834.
- MCCONNELL, J. J ; SERVAES, H. *Equity ownership and the two faces of debt*. Journal of Financial Economics, Vol. 39, N□. 1, 1995, 131-157.
- MORCK, R ; SHLEIFER, A ; VISHNY, R.W. *Management Ownership and Market Valuation: an Empirical Analysis*. Journal of Financial Economics, Vol. 20, Issue 1-2, 1988, 293-315.
- RAMADAN, E. *Managerial Agency Cost and Corporate Governance Devices Evidence from Jordan*. Egyptian Journal of Commercial Studies, Egypt, Vol. 34, N□. 3, 2010, 155-179.
- SHLEIFER, A ; VISHNY, R.W. *A Survey of Corporate Governance*. Journal of Finance, Vol. 52, N□. 2, 1997, 737-783.
- SHLEIFER, A ; VISHNY, R.W. *Large Shareholders and Corporate Control*. Journal of Political Economy, Vol. 94, N□. 3, 1986, 461-488.
- SIDDQISUI, M ; RAZZAQ, N. ; MALIK, F. ; GUL, S. *Internal Corporate Governance Mechanisms and Agency Cost: Evidence from Large KSE Listed Firms*. European Journal of Business and Management, Vol. 5, N□. 26, 2013, 103-109.
- STULZ, R. *Managerial Discretion and Optimal Financing Policies*. Journal of Financial Economics, Vol. 26, Issue 1, 1990, 3-27.
- Syrian Commission on Financial Markets and Securities. Corporate Governance Rules, 2008, website: View date: November 22, 2022. http://scfms.sy.
- Syrian Commission on Financial Markets and Securities. Corporate Governance Report (2021), website: View date: November 22, 2022. http://scfms.sy.
- THOPPAN, J. ; NATHAN, R. ; VICTOR, V. *Impact of Improved Corporate Governance and Regulations on Earnings Management Practices—Analysis of 7 Industries from the Indian National Stock Exchange*. Journal of Risk Financial Management. 2021, Vol. 14, Issue 10, 454.